طالب وزير الإعلام الكشف عن أسباب الموافقة على هدم موقع «بيت لوذان»

الدلال يسأل وزير الصحة عن إجراءات الوقاية والتصدي لمرض إنفلونزا الخنازير

النائب محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال أنه تقدم بسؤالين برلمانيين إلى كل من وزير الإعلام محمد الجبري عن أسباب الموافقة على هدم موقع (بيت لوذان) رغم أهمية الموقع التاريخية والتراثية والثقافية وإلى وزير الصحة الشيخ باسل الصباح عن حقيقة وجود حالات إصابة لمرض انفلونزا الخنازير في عدد من المدارس بوزارة التربية.

ونص السؤال الأول إلى وزير الإعلام على ما يلي: يعد التراث والحفاظ عليه وتنميته من صور الحضارة في الدول والمجتمعات التي تسعى للتقدم والتحضر وقد انضمت دولة الكويت إلى عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية للحفاظ على التراث الثقافي والمكاني، ومؤخرا قامت وزارة الإعلام عبر المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وجهات أخرى في الدولة باتخاذ إجراءات بهدم المبنى التراثي والثقافي (بيت لوذان) وهو ما يعد صورة من صور عدم الحفاظ على التراث المكاني والثقافي ومخالفة للمواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت لها دولة الكويت.

وبناء على ما سبق يرجى إفادتنا بالتالي:

1 - هل يوجد لدى وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب آلية عملية لتنفيذ الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالتراث المكاني والثقافي مع تزويدي بكافة البرامج والآليات في هذا الشأن.

2 - هل يوجد لدى المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أو أي جهة أخرى تابعة لوزارة الإعلام قائمة بالمواقع التراثية والثقافية مع بيان آلية وشروط تحديد واختيار المواقع التراثية والثقافية وهل تم اعتبار موقع (بيت لوذان) من المواقع التراثية من عدمه مع بيان أسباب ذلك.

3 - ما الأسباب والدواعي لقيام وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالموافقة على هدم موقع (بيت لوذان) مع أهمية ما يحمل الموقع من أهمية تاريخية وتراثية وثقافية مع تزويدي بكافة المراسلات والقرارات في هذا الشأن.

4 - ما إجراءات وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لإيقاف والحيلولة دون استمرار إجراءات هدم الموقع التراثي والثقافي (بيت لوذان) وكذلك حمايته والاستفادة منه مستقبلا كموقع تراثي وثقافي.

ونص السؤال الثاني إلى وزير الصحة على ما يلي:

نشرت وسائل إعلام مؤخرا خبرا بشأن حالات إصابة لمرض انفلونزا الخنازير في عدد من المدارس بوزارة التربية، كما أشارت إلى قيام عدد من المراكز الصحية بتلقي مصابين ومباشرة علاجهم، ونظرا لخطورة الأمر. لذا يرجى إفادتنا بالتالي:

1 - هل يوجد تقييم لمدى انتشار مرض انفلونزا الخنازير مع بيان عدد الحالات لهذا المرض في الأشهر الثلاثة الماضية وآلية تعامل الوزارة مع المرض.

2 - ما إجراءات وزارة الصحة والوقاية والتصدي لمرض انفلونزا الخنازير بصورة عامة وعلى طلاب وطالبات المدارس في محافظات الكويت كافة على وجه الخصوص.

3 - هل يوجد لدى وزارة الصحة آلية للتقييم والتعامل مع انتشار عدد من الأمراض المعدية بشكل عام مع موافاتي بآليات التقييم والتصدي.

اللجنة عقدت اجتماعا فرعيا للاستماع إلى الآراء القانونية والدستورية بشأن رسالة الدمخي

«التشريعية»: تقرير اللجنة عن «سجن النواب» سيكون جاهزا الإثنين المقبل

اجتماع اللجنة التشريعية

عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية أمس اجتماعا فرعيا للاستماع إلى بعض الآراء القانونية والدستورية بشأن رسالة النائب عادل الدمخي عن قضية سجن النواب.

وأوضح رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن اللجنة استمعت إلى رأي الخبيرين الدستوريين فواز الجدعي ومحمد الفيلي بشأن رسالة الدمخي لتبيان مدى امكانية عرضها على المجلس من عدمه.

وبين أنه تم الاتفاق على أن تعرض الرسالة في جلسة 9 يناير الجاري مع الطلب المقدم من قبل عدد من النواب بشأن إجراءات الحصانة.

وقال السبيعي إن اللجنة طلبت من الخبيرين الدستوريين تزويدها برأيهما فيما استجد من أسئلة مكتوبا قبل موعد الجلسة المقبلة، مؤكدا أن اللجنة ستحرص على أن يكون تقريرها جاهزا الاثنين المقبل.

وأشار إلى أن اللجنة الفرعية عقدت بحضوره والنائبين محمد الدلال ومحمد هايف، لافتا إلى اعتذار عدد من أعضاء اللجنة عن الحضور لأسباب يتعلق بعضها بالسفر.

وأكد السبيعي أن نصاب الاجتماع العادي المقرر عقده الاثنين المقبل سيكون مكتملا وفقا لما أبلغ به من قبل أعضاء اللجنة.

لكونة عموداً أساسياً في استمرار وديمومة المرافق والخدمات العامة

الشاهين يسأل بوشهري عن تطوير مستوى «بريد الكويت»

النائب أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن توجيهه سؤالين برلمانيين إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان، وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري في شأن تطوير مستوى «بريد الكويت» وفي شأن تسليم 9000 رسالة وطرود بريدية لأصحابها.

وجاء في نص السؤال الأول ما يأتي:

البريد العمومي في الدول المختلفة عمود أساسي في استمرار وديمومة المرافق والخدمات العامة، ومظهر أساسي من مظاهر سيادة واستقلال الدول، ولذلك توفر تشريعات الدول المختلفة والاتفاقيات الدولية له الحماية والعناية اللازمين.

لوحظ في السنوات الأخيرة تدهور مستوى «بريد الكويت» لدرجة جعلت المواطنين ينصرفون بشكل شبه تام عن خدماته المختلفة، وسط إهمال إداري ومالي حكومي كبيرين.

وطالب الشاهين إفادته بما يأتي:

1- ما المراكز البريدية العاملة حاليا وساعات عملها وعدد الموظفين الحكوميين العاملين في كل منها على حدة؟

2- ما مدة العقد المبرم بين «بريد الكويت» وشركة «غلوبال» أو غيرها؟ وما قيمته الإجمالية؟ وما الخدمات المقدمة فيها للوزارة؟

3- هل يقوم مكتب بريد (الفحيحيل) برفض استقبال مراجعي الفنطاس والعقيلة والمهبولة والمنقف وغيرها وما سند ذلك؟ مع العلم بأن البريد خدمة اجتماعية عمومية للمواطن والمقيم والزائر العابر كذلك.

وجاء في السؤال الثاني ما يأتي:

تقرر المادة 39 من دستور دولة الكويت أن «حرية المراسلة البريدية والبرقية والهاتفية مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبة الرسائل أو إفشاء سريتها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه».

تفاجأ المواطنون بإعلان «الجمارك» نيتها بيع 9000 طرد بريدي، وبثت الجهة فيديو دعائيا يبين قيام موظفيها بفتح الظاريف وانتهاك سريتها وخصوصيتها، بالتعاون مع عاملين في شركة (غلوبال) التجارية.

وطالب الشاهين إفادته بالآتي:

1- كيف تم نقل 9000 طرد بريدي من عهدة «البريد» إلى «الجمارك» وأين السند القانوني لذلك؟

2- لماذا لم يتم اتخاذ إجراءات كافية نحو التعريف بالرسائل والطرود البريدية المشار إليها قبل أي إجراء آخر؟

3- لماذا لا تتم استعادة الطرود والرسائل البريدية المشار إليها؟

طالب بالاطلاع على البرنامج الزمني لها

فهاد يسأل بوشهري عن سبب تأخير عقود البنية التحتية في المطلاع

أعلن النائب عبد الله فهاد عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري عن أسباب تأخير عقود الخدمات والبنية التحتية في مدينة المطلاع.

ونص السؤال على ما يأتي:

نظرا لأهمية القضية الإسكانية وما يعانيه المواطنون من هذه القضية وأن هناك بعض المناطق التي تم توزيعها أخيرا على المواطنين وخلفا في طرح المناقصات والعقود على الشركات التي تقوم بأعمال البنية التحتية ما سيؤدي إلى تأخير في أوامر البناء.

يرجى إفادتنا عن الآتي:

- هل هناك برنامج زمني لبناء البنية التحتية لمدينة المطلاع ؟ فإن كانت الإجابة نعم يرجى تزويدي بنسخة من البرنامج.

- لماذا لم يتم توقيع عقود للضواحي المتبقية في مدينة المطلاع (N 1.2.3.4) ما قد يسبب تأخير إصدار أوامر البناء؟

- لماذا لم يتم طرح عقود خدمات المنطقة إلى الآن؟ يرجى توضيح الأسباب لذلك.(

نظرا لضعف الإقبال عليها من المواطنات فهاد يقترح أولوية التعيين لـ(البدون) بعد الكويتيات في وظيفة «مرافقة الطلبة»

كما أعلن النائب عبد الله فهاد عن تقديمه اقتراحا برغبة بأن تكون الأولوية في التعيين لغير محددي الجنسية (البدون) بعد الكويتيات في وظيفة «مرافقة الطلبة».

ونص الاقتراح على ما يأتي:

لما كانت الوظيفية إحدى أساسيات الحقوق الإنسانية في المجتمع المدني وهي إحدى الضمانات للحياة الكريمة وضمانة اقتصادية ونظرا لضعف الإقبال على وظيفة «مرافقة الطلبة» من المواطنات ولحاجة المدارس إلى مثل هذه المهنة التي تساعد في تخفيف الأعباء على المعلمة وجعل تركيزها على التربية والتعليم.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة الآتي:

تكون الأولوية في التعيين لغير محددي الجنسية (البدون) بعد الكويتيات في وظيفة «مرافقة الطلبة».

قدمها 7 نواب

الاستجوابات في 2017 خمسة .. والنتيجة استقالة وزير ثم الحكومة

5 استجوابات قدمها 7 نواب خلال عام 2017، منها استجوابان إلى سمو رئيس الوزراء انتهيا إلى تشكيل لجنة لدراسة محاورهما واستجواب لوزير الإعلام والشباب السابق الشيخ سلمان الحمود الذي استقال بعد تقديم طلب بطرح الثقة.

واستجواب قدم إلى وزير الإسكان والدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل وانتهى بالاكتفاء بالمناقشة واستجواب لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله وانتهى باستقالة الحكومة بعد تقديم طلب بطرح الثقة.

وشارك في تقديم الاستجوابات الخمسة 7 نواب هم شعيب المويزري ود. وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب البابطين ومحمد براك المطير ورياض العدساني ود. عبد الكريم الكندري مع ملاحظة أن المويزري شارك في ثلاثة استجوابات والطبطبائي والعدساني في استجوابين.

استجواب وزير الشباب

في جلسة 31 يناير 2017، ناقش المجلس الاستجواب المقدم من النواب وليد الطبطبائي والحميدي السبيعي وعبد الوهاب البابطين إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب السابق الشيخ سلمان الحمود متضمنا 4 محاور كالتالي:

الأول: إيقاف النشاط الرياضي في دولة الكويت.

الثاني: التفريط بالأموال العامة وهدرها ووجود شبهة تنفيع بشكل يخالف نصوص الدستور والقوانين المنظمة لأوجه الصرف للمال العام في وزارة الشباب والهيئات التابعة له.

الثالث: التجاوزات المالية والإدارية التي وقعت تحت مسؤولية الوزير المستجوب في وزارة الإعلام والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والتي مازالت قائمة ومستمرة حتى الآن من دون اتخاذ أي إجراء بحقها أو إعادة الأموال العامة التي تم الاعتداء عليها.

الرابع: تجاوز الوزير المستجوب على حرية الصحافة وملاحقة المغردين والناشرين من خلال السعي لإصدار قرارات وتشريعات مقيدة لحرية الرأي والنشر.

وبعد الانتهاء من المناقشة قدم 10 نواب طلب بطرح الثقة في الوزير الحمود وهم ثامر السويط وشعيب المويزري وخالد العتيبي ومبارك الحجرف وعبد الله فهاد ومرزوق الخليفة وعبد الكريم الكندري ونايف المرداس ووليد الطبطبائي ومحمد المطير، وقبل جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بيوم واحد قدم الوزير استقالته بتاريخ 7 فبراير 2017

استجوابا رئيس الوزراء

قدم بعض النواب استجوابين إلى رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك كالتالي:

في 12 ابريل 2017، قدم النواب د. وليد الطبطبائي ومحمد المطير وشعيب المويزري الاستجواب الأول لرئيس الوزراء وتضمن 5 محاور كالتالي:

• الأول: مخالفة القانون وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في تأويل القانون وفي تطبيقه وذلك بما أصدرته من مراسيم أو قرارات بسحب أو إسقاط أو إفقاد الجنسية الكويتية عن بعض حامليها.

• الثاني: مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية وسوء استعمال السلطة فيما مارسته الحكومة بانتقائية أو انتقامية أو بدوافع سياسية في إصدارها تشريعات مخالفة لتنفيذ التزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

• الثالث: تفشي الفساد وتراجع ترتيب دولة الكويت عشرين مركزا في الستة الأخيرة فقط والإصرار على تعيين شخصيات فقدت شرط الكفاءة والأهلية وبعضهم سقط سياسيا لشغل المناصب المهمة والاستراتيجية في الدولة إضافة إلى تنحية الكفاءات المؤهلة ذات الخبرة في مجالها والتي أثبتت جدارتها في أداء أعمالها.

• الرابع: برنامج عمل الحكومة، فيما تطرق المحور الخامس إلى زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة.

• المحور الخامس: زيادة الأعباء على المواطنين والإخلال بمبدأ المساواة

ونظر المجلس الاستجواب في جلسة سرية بتاريخ 10 مايو 2017 وانتهى بالمناقشة وتشكيل لجنة ثلاثية من الأعضاء د. جمعان الحريش، ود. عودة الرويعي، وراكان النصف لدراسة محاور الاستجواب وتقديم تقرير إلى المجلس بشأنها.

وفي 16 أبريل 2017، قدم النائبان رياض العدساني وشعيب المويزري الاستجواب الثاني لرئيس الوزراء وتضمن مقدمة ومحورا واحدا حول المخالفات والتجاوزات المالية والإدارية والفنية والانشائية واستمرار عدم معالجتها بسبب الإهمال وضعف المتابعة وفقدان التنسيق وربط الأعمال.

وانتهى الاستجواب بالمناقشة في جلسة سرية وإحالته إلى اللجنة النيابية الثلاثية المشكلة بعد الاستجواب الأول لدراسته وتقديم تقرير إلى المجلس بشأنه.

استجواب وزير الإسكان والخدمات

في جلسة 10 مايو 2017، ناقش المجلس في جلسة علنية امتدت إلى اليوم التالي الاستجواب المقدم من النائب شعيب المويزري إلى وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل والمتضمن 4 محاور هي:

• الأول: محاباة الوزير المستجوب للشركات الرئيسة ومقاولي الباطن المنفذين للبيوت الحكومية في مناطق شمال غرب الصليبيخات وجابر الأحمد وصباح الأحمد.

• الثاني: «مخالفة الوزير المستجوب لقانون 47 لسنة 1993 والقانون رقم 50 لسنة 2010 بتعديل بعض احكام القانون رقم 44 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية».

• الثالث: «قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتغيير متطلبات العقد الخاص بمشروع شمال المطلاع إلى جنوب المطلاع».

• الرابع: تضليل الوزير المستجوب للنواب فيما طرحه من معلومات في جلسة مناقشة القضية الإسكانية المنعقدة بتاريخ 26 ابريل 2017 وتناقضها مع ردوده على الأسئلة التي وجهت له منهم.

وانتهى الاستجواب بتجديد الثقة في وزير الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات ياسر أبل.

استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام بالوكالة

في 8 اكتوبر 2017، قدم النائبان رياض العدساني د. عبد الكريم الكندري استجوابا لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والإعلام بالوكالة الشيخ محمد العبد الله والمتضمن 5 محاور هي:

المحور الأول: مجلس الوزراء - الأمانة العامة، المحور الثاني: البطالة، المحور الثالث: الإعلام، المحور الرابع: التضليل في الأسئلة البرلمانية، المحور الخامس: مجلس الوزراء - إدارة الفتوى والتشريع.

وبعد الانتهاء من المناقشة قدم 10 نواب طلبا بطرح الثقة في الوزير العبد الله هم شعيب المويزري، د. وليد الطبطبائي، محمد براك المطير، عبد الله الرومي، حمدان العازمي، مبارك الحجرف، ثامر السويط، رياض العدساني ود. جمعان الحريش، عمر الطبطبائي.

وقبل جلسة مناقشة طلب طرح الثقة بيوم واحد قدمت الحكومة استقالتها.

كما قدم النواب خلال عام 2017 في الفصل التشريعي الخامس عشر 630 اقتراحا بقانون منها 381 اقتراحا منفردا بمعدل 60 % و249 اقتراحا مشتركا بمعدل 40%.

وفيما يخص توزيع الاقتراحات بقوانين فقد قدم النواب 505 اقتراحات منذ 1 يناير 2017 حتى فض دور الانعقاد الأول بتاريخ 8 يونيو 2017 منها 295 اقتراحا منفردا و210 اقتراحا مشتركا

وفي العطلة البرلمانية قدم النواب 59 اقتراحا منها 45 اقتراحا منفردا و14 اقتراحا مشتركا، وفي دور الانعقاد الثاني وحتى نهاية عام 2017 قدم النواب 66 اقتراحا منها 41 اقتراحا منفردا و25 اقتراحا مشتركا.

اقتراحات النواب كانت وراء إقرار 8 قوانين في عام 2017 منها منح معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق للعسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد ورفع سن الحدث إلى 18 عاما ومنح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين في وزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومحفظة مالية لدعم المشروعات الصغيرة وشملت الاقتراحات تأسيس شركة اقتصاد الكويت وإنشاء المحكمة الاقتصادية وإلغاء قانون حماية المنافسة وقانون الرياضة.

وتناولت الاقتراحات قضايا الرعاية الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والصحية والرياضية

5 استجوبات قدمها النواب في 2017